شاكر النابلسي *

ابتلاع ما تبقى من فُتات فلسطين ونحن غافلون

هل انتهت القضية الفلسطينية بالخلاف المستحكم بين "فتح" و"حماس"؟ وهل ربحت إسرائيل فلسطين؟ وهل ساعدت القيادات الفلسطينية الحالية على كسب إسرائيل لفلسطين؟ وأين أصبح حل الدولتين الآن؟

وأسئلة كثيرة، يطرحها الرأي العام العربي والعالمي، وكلها تشير في أجوبتها المختصرة إلى أن حُلم أوباما بإقامة الدولتين اليهودية والعربية في فلسطين الذي تحدث عنه في خطابه بجامعة القاهرة في 2009/6/4 قد تبدد، بل أصبح كابوساً من كوابيس السياسة. وكما يُخفق الآن أوباما باعتراف مبعوثه إلى الشرق جورج ميتشل، في تحقيق حلمه وحلم العرب والمسلمين والعالم كله، فقد أخفق جورج بوش الابن من قبله، وأخفق الرئيس كلينتون، وأخفق جورج بوش الأب، ورؤساء أميركا السابقون كافة، وأخفقت معهم كل مبادرات السلام منذ 1948 حتى الآن. وكل هذا كان بفعل إسرائيل، وبفعل العرب كذلك.

لا أرض مقابل السلام

فهل انتهت القضية الفلسطينية لمصلحة إسرائيل، التي كسبت معركة الأرض من دون جهد، ومن دون مقايضة الأرض بالسلام؟ يبدو أن الأمر كذلك.

فإسرائيل مازالت ماضية في بناء المستعمرات الجديدة في الأرض الفلسطينية، وهي ترفض رفضاً بائناً الآن، شعار الأرض مقابل السلام، وهي التي عرضت الأرض مقابل السلام عدة مرات في السابق من القرن الماضي، وفي مناسبات عدة. ولكنها الآن ترفض مثل هذه الصفقة، بعد أن تبين لها أن السلام العربي غير مهم لها، ولن يتحقق، ولا يستحق أن تبادله بالأرض المقدسة والغالية والتاريخية. فخلال ستين عاماً مضت، عرضت إسرائيل عدة مرات في السبعينيات والتسعينيات خصوصاً وبوجود قادة إسرائيليين أقوياء وواقعيين، أمثال مناحيم بيغين وإسحق رابين، مبادرات للسلام مع العرب مقابل الأرض، ولكن العرب كانوا يرفضون هذه المبادرات بوجود قادة قوميين متعصبين من أمثال حافظ الأسد وصدام حسين، كانوا يرون في "الممانعة"، وبرفض السلام العربي-الإسرائيلي، ضماناً لقوتهم السياسية المحلية، وبقاء لحكمهم. فالسلام فُرِضَ، كما أن الحرب فُرِضَ كذلك، وللسلام رجاله الشجعان والواقعيون والمتبصرون، أكثر من رجال الحرب، التي تحكمها وتدفعها دفعاً العواطف، والغرائز، والرغبات الشخصية، والسلام له طرفان، أما الحرب فلها طرف واحد فقط.

رفض السلام العربي الرخيص

فلماذا ترفض إسرائيل السلام العربي مقابل الأرض، وهي الصفقة السياسية التي عرضتها على العرب في الماضي عدة مرات، ولم تجد من يشتريها، وبقيت بائرة إلى عام 2002، حين قدم الأمير/الملك عبدالله بن عبدالعزيز مبادرته في مؤتمر القمة العربية في بيروت، وذلك على إثر كارثة 11 سبتمبر 2001، واتهام العالم للعرب بأنهم قوم إرهابيون، وقتلة، وأعداء للسلام؟

هناك أسباب كثيرة منها:

1- اقتنعت القيادات الإسرائيلية ومعها الرأي العام الإسرائيلي- وهو رأي مهم وفعّال وضاغط- أن العرب لن يقبلوا بإسرائيل دولة مستقلة في وسطهم، وإن وقعوا معها معاهدتين للسلام (كامب ديفيد المصرية 1979 ووادي عربه الأردنية 1994)، فإن هاتين المعاهدتين وقعتا بين زعماء البلدين المتعاقدين فقط، وليس بين شعوبهما، وإن هاتين المعاهدتين لم تخطوا سنتيمتراً واحداً نحو تطبيع العلاقات المصرية والأردنية-الإسرائيلية. فكان أن كسبت مصر والأردن استرجاع الأرض، ولم تفز إسرائيل بالسلام، وكان الرابحان في هاتين المعاهدتين هما مصر والأردن، والخاسرة هي إسرائيل، التي خسرت الأرض، ولم تكسب السلام، الذي اختُصر وتقزّم في سفارة بعمارة أو سفارة في قبيلا، لا يستطيع معها السفير الإسرائيلي أن يزور، أو يُزار.

وقد قرأنا أخيراً ما حصل للدكتورة المصرية هالة مصطفى رئيسة تحرير مجلة "الديمقراطية"، التي تصدر عن دار "الأهرام"، عندما استقبلت السفير الإسرائيلي في مكتبها بناءً على طلبه، وقال بعض الخبراء الإسرائيليين، إن التطبيع يجب أن يتم قبل توقيع أي اتفاقية سلام جديدة مع أي دولة عربية أخرى، كفتح السماء العربية أمام الطيران التجاري الإسرائيلي، وتبادل البعثات العلمية والطلابية، والسماح ببيع الكتب الإسرائيلية في السوق العربية، والكتب العربية في إسرائيل، وتبادل زيارات الأكاديميين والمثقفين في كل من إسرائيل وبلدان العالم العربي، ونزع شوكة الحساسية العربية من الصهيونية من الحلق العربي... إلخ.

2- إن إسرائيل عندما كانت تسعى إلى السلام مع العرب، كانت أضعف مما هي عليه الآن، خصوصاً في المجال الاقتصادي، وكانت تظن أن فتح الأسواق العربية أمامها، بموجب معاهدة سلام دائم، سينعشها اقتصادياً، ولكن تجربتها مع مصر والأردن لم تؤكد ذلك، بل على العكس، كان هناك التشدد والممانعة والمقاطعة من المستهلك العربي تجاه المنتجات الإسرائيلية في هذين البلدين أكثر من ذي قبل. وكلنا قرأ قبل أسابيع، الضجة الكبيرة، نتيجة لما حصل في الأسواق الأردنية، عندما اكتشفت بعض النقابات والأحزاب الأردنية، وجود فاكهة وخضروات إسرائيلية رخيصة وبنوعية جيدة في السوق الأردنية، ولا ينتجها الأردن.

3- أصبح الرأي العام الإسرائيلي سلبياً تجاه السلام مع العرب، بعد أن تكررت العمليات الفدائية الانتحارية، من قبل "حماس"، والميليشيات الدينية الفلسطينية الأخرى. وأيقن الرأي العام الإسرائيلي، أن الدفع الكبير للمقاومة المسلحة، كما كان في فلسطين في الثلاثينيات من القرن الماضي (ثورة القسّام 1935)، مازال حاداً وقوياً، وأن السكين العربية مازالت تلتمع، لذبح الخنزير الإسرائيلي، كما تقول معظم الأدبيات السياسية العربية، وأن السلام إن تمّ التوقيع على معاهدته مع العرب، فلن يصدّ عرب فلسطين أو غيرهم عن القيام بالعمليات الانتحارية داخل إسرائيل، لذا كان جدار الفصل العنصري- الذي بنته إسرائيل- هو أحد الوسائل لصدّ مثل هذه العمليات مستقبلاً، مادام ميثاق "حماس" لعام 1988 نصّ صراحة في مادته الثالثة عشرة- التي تقول برفض التسوية السلمية من خلال التفاوض- على: "تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية. وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ولا حلّ للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد".

وهذا ما قاله الكاتب الإسرائيلي بن درور يميني في صحيفة "معاريف 2009/9/25" محذراً الإسرائيليين من سلام العرب الموهوم: (ميثاق "حماس" هو أساس الصراع بين إسرائيل و"حماس"، وهذا الميثاق ضد السامية، وهو يوضح أن "حماس" لا تختلف عن "طالبان"، بل على العكس، هي أسوأ منها. قادة "حماس" يصرحون بأنهم يتضامنون مع "طالبان"، ويرغبون في السيطرة على العالم الحر كله، ويتحدثون عن كراهية اليهود، وإلغاء وقف إطلاق النار مع إسرائيل).

4- قناعة إسرائيل التامة، بألا اتفاق سيتم بين "فتح"، و"حماس"، وبالتالي، فإن خيار المقاومة المسلحة هو الغالب. وها هو مؤتمر المصالحة في القاهرة يفشل، وبقيادة أكبر دولة عربية، فما بالك عندما تتوسط دولة عربية صغيرة في مثل هذه المصالحة؟

* كاتب أردني

ساندرل. غيلمان *

PROJECT SYNDICATE

فرصة «بدينة»

من المفترض أننا أصبحنا الآن في أوج وباء البدانة المتفشي. لقد أصبح الجميع أكثر بدانة، فالأبناء أكثر بدانة من آبائهم، والأمراض الوبائية الناجمة عن الشحوم أصبحت الآن جلية وواضحة: السكري من النمط الثاني، وارتفاع معدلات الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، والمزيد من حالات السرطان. والعجيب أن وباء "البدانة العالمية" هذا ينتشر في البلدان الفقيرة كما ينتشر في البلدان الغنية.

ولكن هل يعاني الناس حقاً البدانة المرضية إلى هذا الحد؟ هناك بكل تأكيد أشخاص بدينون إلى حد السقم، ويعرضون حياتهم للخطر بسبب أوزانهم الزائدة. ولكن فلنتأمل هنا حالة السجان البريطاني دانيال لامبرت (1770-1809)، الذي كان طوله 155 سنتيمتر، ووزنه 335 كيلوغراماً، ورغم ذلك فلم يكن يشرب أو يأكل أكثر من طبق واحد في كل وجبة. وإلى أن وافته المنية كان معروفاً بأنه رجل يتمتع بقدر عظيم من "الاعتدال وضبط النفس". أو بعبارة أخرى كان يعتبر شخصاً سعيداً موفور الصحة.

يبدو أن المشكلة اليوم هي أننا نصور "الدهون" وكأنها شيطان رجيم، حتى بين الأشخاص الذين نعتبرهم من أصحاب الوزن الزائد، ولكنهم ليسوا بدينين. الحقيقة أننا خفضنا حدود "الوزن الزائد" حتى أصبحت تشمل أشخاصاً يعتبرون "طبيعيين"، وذلك منذ جيل واحد. ثم اعتبرنا الشحوم والدهون من بين المخاطر الصحية العامة الكبرى في عالمنا، وأصبحنا ننظر إلى البدينين من الناس باعتبارهم السبب وراء نطاق كامل من المشاكل الاجتماعية، بداية من فرض الضغوط على أنظمة الرعاية الصحية إلى تشكيل خطر على أسرهم.

لقد حدّدنا العديد من أسباب البدانة- وبعضها متناقض. فيشير البعض إلى التحول الذي طرأ على "نوعية الحياة": فنحن نعيش لمدة أطول، ونمتهن حرفاً أقل إجهاداً لأبداننا، ونستطيع الحصول على المزيد من الغذاء بسهولة. فضلاً عن ذلك فإن فرصنا أوفر في الوصول إلى الأطعمة الرخيصة "الرديئة" أو "السريعة"، بالإضافة إلى عدم توافر الفرصة لممارسة الأنشطة البدنية في المناطق التي تعاني الفقر المدقع. وهذه هي حجة "بدانة الفقر"- التي تجعل من الفقر أحد العوامل المساهمة في زيادة الوزن بصورة مرضية.

ويزعم آخرون أن تركيبتنا النفسية الفردية هي المسؤولة عن البدانة: فنحن نعتمد على الطعام باعتباره وسيلة للتعامل مع بيئتنا. وبموجب هذا الافتراض فإن البدانة ببساطة عبارة عن سلسلة متصلة من اضطرابات الأكل تسير على نفس الخط مع فقدان الشهية العصبي، والذي تم تعريفه باعتباره مرضاً ذهنياً. ولكن الإفراط في تناول الطعام أيضاً يُعَد إدماناً، وهو ما أصبح اليوم مفهوماً على نحو مماثل من الناحية الطبية- باعتباره ميلاً وراثياً مرضياً يظهر في فرد أو جماعة.

ولكن البدانة يُنظَر إليها أحياناً باعتبارها ميلاً وراثياً "طبيعياً" محتماً، وهو ما يُفهَم باعتباره دافعاً بيولوجياً تطورياً إلى تخزين الدهون في الجسم كاحتياط ضد التضور جوعاً في أوقات المجاعة. ولقد وردت هذه الحجة لأول مرة في بحث نشر في عام 1994 بواسطة بينج تشانج وزملائها عن العوامل الوراثية المرتبطة بالسمنة في الفئران، والذي انتهى إلى مد تطبيق النتائج على البشر.

إن السمنة قد تكون راجعة أيضاً إلى خلل في النمو الطبيعي ناتج عن تغيرات مرضية- تتراوح ما بين الأورام إلى الشيخوخة (والتي تُفهَم أيضاً باعتبارها عاملاً مرضياً)- في نظام الغدد الصماء. فكلما تقدم بنا العمر نصبح أكثر بدانة، بصرف النظر عما نتناوله من أطعمة- وإن كان هذا يبدو متناقضاً مع الحجة القائلة بأننا نحتاج إلى تخزين الشحوم لكي نتجنب المجاعة. ومن هذا المنظور فإن الشيخوخة السكانية تعني انتشار البدانة بين السكان في الولايات المتحدة، والصين، واليابان، والكثير من بلدان أوروبا.

وأخيراً، قد تكون السمنة نتيجة لعدوى تصيبنا نتيجة للتعرض لعامل يجعلنا نصاب بالسمنة. واليوم هذا العامل هو الفيروس الغُدَدي 36 (36-Ad)، وهو يحفز نمو وتكاثر الخلايا الدهنية، ويعجل بنمو الخلايا الدهنية غير الناضجة، على الأقل في الدجاج.

بطبيعة الحال، أي عدد من هذه الأسباب- الاجتماعية أو النفسية أو الوراثية- قد تتضافر لتشكل السبب وراء البدانة لدى أي إنسان "حقيقي". ولكن الجميع يعتبرون الشخص البدين موضوعاً يستحق التدخل. وهذا النموذج سائد في دوائر الصحة العامة، رغم أن قائمة الأسباب المتداخلة والمتناقضة لابد أن تدفعنا إلى مراعاة عوامل خارجة عن سيطرتنا. ولقد عبر القديس أوغستين عن هذا الموقف حين قال: "في خضم كل هذه المغريات أناضل يومياً ضد النهم إلى الطعام والشراب. وهذا ليس بالشر الذي قد أقرر الامتناع عنه وعدم العودة إليه أبداً، كما كانت الحال مع الزنى".

هل نحن على الطريق إلى البدانة المفرطة إذن؟ وماذا يعني تعريف "بدين للغاية" فيما يتصل بسعادة الفرد وصحته؟ وما الأسباب التي تجعلنا نزداد بدانة (إن كانت هذه هي الحال بالفعل)؟

إذا اعتبرنا أنفسنا هنا إزاء مشكلة تتعلق بالصحة العامة، فقد يكون الأمر عبارة عن سلسلة من المشاكل المتأصلة في افتراض خاطئ: نمو محيط الجسم وعلاقته المطلقة بالصحة السيئة. لا أعني بهذا عدم وجود مشاكل صحية مرتبطة بالسمنة، ولكننا نسببنا في خلق حالة من الهلع الأخلاقي بشأن تأثير زيادة الوزن على المجتمع، وعلى الأسرة، وعلى سعادتنا الشخصية. إن رؤيتنا لوباء عالمي من الدهون راجع إلى مؤامرة بين منتجي المأكولات السريعة وجيناتنا أمر غريب في اعتقادي: ولكن ثقافة اتباع نظام غذائي تعتمد في المقام الأول على شعورنا بضرورة السيطرة على هذا الوباء.

إن كل فئة عمرية، وكل ثقافة، وكل مجموعة من التقاليد تحدد لنا ما هو غير مقبول من حيث وزن الجسم- غير سليم صحياً، أو قبيح، أو فاسد. ويتعين علينا أن نفهم هذا الأمر باعتباره عملية تهدف إلى خلق أجسام مثالية أو طبيعية- هذه الأجسام التي نرغب في سكناها، ولكن يكاد يكون من المؤكد أننا لن نحصل عليها أبداً.

*أستاذ الآداب والعلوم الليبرالية بالمعهد العالي للآداب الليبرالية بجامعة إيموري في أتلانتا بولاية جورجيا.
"بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"

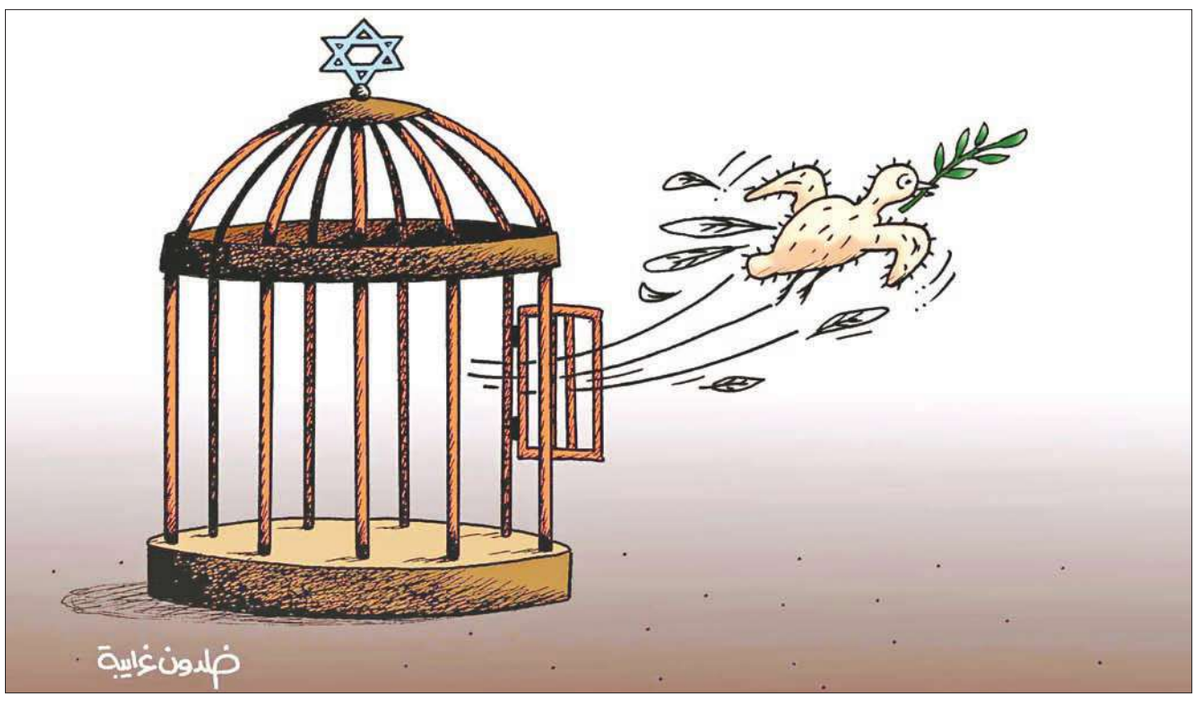

جيفري ساكس *

PROJECT SYNDICATE

فضح سياسة المناخ

كانت معاهدة الأمم المتحدة لتغير المناخ، التي وقِعت في عام 1992 بمنزلة الإلزام للعالم أجمع "بتجنب التدخل البشري الخطير في النظام المناخي". ولكن منذ ذلك الوقت استمرت معدلات انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري العالمي في الازدياد.

ولقد أثبتت الولايات المتحدة أنها الدولة الأكثر تقاعساً على مستوى العالم، حين رفضت التوقيع على "بروتوكول كيوتو" في عام 1997 أو تبني أي من ضوابط الانبعاثات المحلية الفعّالة. ومع اقتراب موعد انعقاد القمة العالمية في كوبنهاغن في ديسمبر للتفاوض من أجل الاتفاق على بديل لـ"بروتوكول كيوتو"، عادت الولايات مرة أخرى لتحتل بؤرة الاهتمام. فحتى الآن مازال الساسة الأميركيون منقسمين بشدة حول قضية تغير المناخ- رغم أن الرئيس باراك أوباما لديه أكثر من فرصة لكسر الجمود.

بعد مرور عام واحد منذ التوقيع على معاهدة 1992، حاول الرئيس بيل كلينتون تمرير ضريبة على الطاقة كان من شأنها أن تساعد الولايات المتحدة في البدء في الحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري. غير أن الاقتراح لم يفشل فحسب، بل لقد أثار ردود فعل سياسية معاكسة. وبعد تبني "بروتوكول كيوتو" في عام 1997، لم يكلف الرئيس كلينتون نفسه عناء إرسالها إلى مجلس شيوخ الولايات المتحدة للتصديق عليها، وذلك لإدراكه أن المجلس سيرفضها حتماً. ثم تنصل الرئيس جورج دبليو بوش "بروتوكول كيوتو" في عام 2001 ولم يحرك ساكناً طيلة ولايته لمكافحة تغير المناخ.

هناك العديد من الأسباب وراء تقاعس الولايات المتحدة- بما في ذلك الإيديولوجية والجهل العلمي- ولكن الأمر برمته يتلخص في كلمة واحدة: "الفحم". إن ما لا يقل عن خمس وعشرين من الولايات الأميركية تنتج الفحم، وهذا لا يساعد في توليد الدخل، وفرص العمل، والعائدات الضريبية فحسب، بل يقدم أيضاً حصة ضخمة غير متناسبة من احتياجات الطاقة في تلك الولايات.

إن نصيب الفرد في الانبعاثات الكربونية في الولايات الأميركية التي تنتج الفحم يميل إلى الارتفاع كثيراً عن المتوسط الوطني. ومادامت جهود التصدي لتغير المناخ موجهة في المقام الأول والأخير نحو الحد من الانبعاثات الناتجة عن حرق الفحم- أكثر أشكال الوقود احتواءً على الكربون- فإن الولايات الأميركية المنتجة للفحم تخشى بصورة خاصة تحمل العواقب الاقتصادية التي قد تترتب على أي ضوابط قد تفرض في المستقبل (وتأتي في المرتبة التالية صناعات النفط والسيارات).

ويفرض النظام السياسي في الولايات المتحدة مشاكل خاصة أيضاً. فالتصديق على أي معاهدة يتطلب تأييد 67 من أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم مئة عضو، وهي العقبة التي يكاد يكون عبورها مستحيلاً. فالحزب الجمهوري، الذي يحتل أربعين مقعداً في مجلس الشيوخ، عامر بعدد هائل من أنصار الإيديولوجية- والواقع أن العديد من أعضاء المجلس عازمون على تعطيل أي مبادرة يقوم بها أوباما- وبطبيعة الحال لن تكون الأصوات كافية لبلوغ عتبة السبعة والستين صوتاً. فضلاً عن ذلك فإن الحزب الديمقراطي يضم أعضاءً في مجلس الشيوخ من المنتمين إلى ولايات الفحم والنفط، ومن غير المرجح أن يؤيد هؤلاء الأعضاء اتخاذ أي إجراءات حاسمة.

وتتلخص الفكرة هذه المرة في تفادي الحاجة إلى 67 صوتاً مؤيداً، في البداية على الأقل، وذلك من خلال التركيز على التشريع المحلي بدلاً من المعاهدات الدولية. فطبقاً لدستور الولايات المتحدة تتطلب التشريعات المحلية (على العكس من المعاهدات الدولية) أغلبية بسيطة في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ قبل إرسالها إلى الرئيس للتوقيع عليها. ويكاد يكون الحصول على خمسين صوتاً لمصلحة مشروع قانون تغير المناخ (مع كسر التعادل بفضل صوت نائب الرئيس) أمراً شبه مؤكد.

ولكن معارضي التشريع قد يعمدون إلى وضع العراقيل (على سبيل المثال، مد المحادثات والمناقشات لأجل غير مسمى، وبالتالي شل عمل مجلس الشيوخ)، وقد يستمر هذا إلى ما لا نهاية بالفعل ما لم يؤيد ستين من أعضاء مجلس الشيوخ طرح المشروع للتصويت. وما لم يحدث ذلك فقد يقتل التشريع في مهده، حتى لو كان يحظى بتأييد أغلبية بسيطة. ولا شك أن هذا سيصدق لا محالة بالنسبة للتشريع المحلي الخاص بتغير المناخ. والحقيقة أن تأمين ستين صوتاً مؤيداً ليس بالمهمة اليسيرة على الإطلاق.

ويدرك المحللون السياسيون أن الأصوات ستعتمد على الإيديولوجيات التي يتبناها كل عضو في مجلس الشيوخ على حدة، وعلى أنماط التصويت في الولايات المختلفة، ومدى اعتماد الولايات على الفحم نسبة إلى مصادر الطاقة الأخرى. واستناداً إلى هذه العوامل، فإن أحد المحللين يتوقع تصويت خمسين عضواً ديمقراطياً بالموافقة وتصويت أربعة وثلاثين عضواً جمهورياً بالرفض، الأمر الذي يترك ستة عشر صوتاً للاحتمالات. المشكلة أن عشرة من أصحاب الأصوات الذين لم يحسموا أمرهم بعد هم من الديمقراطيين المنتمين أساساً إلى ولايات الفحم؛ والستة الآخرين هم من الجمهوريين الذين قد يصوتون مع الرئيس والأغلبية الديمقراطية.

حتى وقت قريب، كان العديد من الناس يعتقدون أن الصين والهند ستشكلان معقل الرفض الحقيقي في مفاوضات تغير المناخ العالمية. إلا أن الصين أعلنت مجموعة من المبادرات الكبرى- في مجالات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية، وتقنيات احتجاز الكربون- للحد من كثافة غازات الاحتباس الحراري الصادرة عنها.

أما الهند التي طالما أعرب المراقبون عن خشيتهم من العراقيل التي قد تضعها فقد أعلنت استعدادها لتبني خطة عمل وطنية كبيرة للمضي قدماً نحو مسار مستدام في استخدام الطاقة. وهذه الخطط من شأنها أن تضع الولايات المتحدة تحت ضغوط متزايدة تدعوها إلى العمل الآن. فمع استعراض البلدان النامية لاستعدادها للتوصل إلى اتفاق عالمي، فهل يثبت مجلس الشيوخ الأميركي أنه آخر معقل خطير للرفض على مستوى العالم؟

إن أوباما يمتلك الأدوات اللازمة لحمل الولايات المتحدة على اتخاذ نفس المسار الذي يسلكه العالم في التعامل مع قضية تغير المناخ. فهو أولاً يشارك في مفاوضات بشأن اتفاقيات جانبية مع أعضاء مجلس الشيوخ الرافضين من أجل تخفيف التأثيرات الاقتصادية التي ستتحملها الولايات المنتجة للفحم وزيادة استثمارات الولايات المتحدة في البحوث والتطوير، وفي النهاية تبني تقنيات الطاقة النظيفة.

كما يستطيع أن يصدر أوامره لوكالة الحماية البيئية بفرض ضوابط إدارية على محطات الفحم ومنتجي السيارات حتى لو لم يسمح الكونغرس بتمرير التشريع الجديد. وقد يتبين في النهاية أن المسار الإداري أكثر أهمية من المسار التشريعي.

إن السياسات التي ينتهجها مجلس الشيوخ الأميركي لا ينبغي لها أن تحجب النقطة الأعظم أهمية: ألا وهي أن الولايات المتحدة تصرفت على نحو غير مسؤول من التوقيع على معاهدة 1992. فهي الدولة الأضخم والأشد عتياً على مستوى العالم، وهي الدولة الأكثر مسؤولية عن تغير المناخ حتى وقتنا هذا، ولقد خلا سلوكها من أي شعور بالواجب أو المسؤولية، نحو مواطنيها، ونحو العالم، ونحو أجيال المستقبل.

وحتى أعضاء مجلس الشيوخ الذين ينتمون إلى ولايات الفحم يتعين عليهم أن يخجلوا من أنفسهم. لا شك أن ولاياتهم تحتاج إلى قدر من المساعدات الإضافية، ولكن المصالح الضيقة لا ينبغي أن يُسمَح لها بتعريض مستقبل كوكبنا للخطر. والآن حان الوقت كي تعود الولايات المتحدة إلى الانضمام إلى الأسرة العالمية.

* أستاذ علوم الاقتصاد ومدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا.
"بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"

خذ وخل: الحرب بين مصر والجزائر!

سليمان الفهد
alfahad073@yahoo.com

• صار معروفاً للجميع أن كرة القدم العربية لم تعد مجرد رياضة يتبارى فيها المتنافسون لنيل الكأس الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية فحسب، بل إنها مناسبة لتفجير مشاعر "الشوفينية" والتعصب الأعمى للوطن إلى حد نفي الخصم المنافس وإيذائه معنوياً وجسدياً إذا أتيح له ذلك! ولعلي لا أغالي إذا قلت إن المباريات الكروية بين جل المنتخبات العربية باتت مسيسة، بالمعنى السلبي لها، لكونها ملطخة بـ"بلنتيات" التعصب الوطني الأعمى النافي لكل مناقب التنافس الشريف المطرز بالروح الرياضية الفروسية الموقنة- بداهة- بأن الفوز في مباريات كرة القدم يكون يوما لك، ويوما آخر عليك، كما رأينا في نهائي كأس العالم للشباب التي جرت بين منتخبي شباب غانا والبرازيل، والتي كان الكثير من الجمهور المصري في صفّها. لكن "الخوال" الغانيين الأشاوس استطاعوا كسب وخطف التعاطف الجماهيري بفضل فروسيتهم المدججة بقدراتهم البدنية والكروية، وإصرارهم على اللعب الجاد المتقن الذي أدى بهم إلى الفوز.

واللافت للنظر هو تقبل البرازيل للهزيمة بروح رياضية سمحة غير مألوفة لنا نحن معشر الكرويين العربان! فقد اعتدنا عند الهزيمة على وضع اللوم على الحكم وتحيزه للفريق المنافس، أو وضع اللوم على الطقس الرديء والأحوال الجوية السيئة، فضلا عن اتهام الجمهور المشجع في الملعب بإرباك اللاعبين وتشتيت أذهانهم بالمؤثرات الصوتية، والسحرية وما إلى ذلك من ترهات يبرر و"يبربر" بها المهزوم خسارته!

• ولعل أبرز تجليات التعصب الجماهيري الأعور حينا، والأعمى دائما، يتبدى في معركة "داحس والغبراء" المحتدمة بين وسائل الاتصال في كل من الجزائر ومصر على خلفية اللقاء المرتقب بين منتخبي القطرين الشقيقين في 14 نوفمبر القادم في نطاق تصفيات كأس العالم 2010 بجنوب إفريقيا.

وقد بدأت المعركة المرتقبة بين الإخوة الأعداء أو الأعداء بالردح المتناوب لتثبت للعالم المتفرج علينا بأن الحرب أولها كلام طافح بإثارة النعرات السلبية ومشاعر العصبية البغيضة.

وفي هذا السياق تنقل لنا صحيفة "القاهرة" الصادرة أمس، خبراً يقول إن "الإعلام الجزائري يطالب السلطات المصرية "بقطع لسان عمرو أديب" بتهمة تطاوله على المنتخب الجزائري الشقيق". إذ إنه كرس حلقة من برنامجه "القاهرة اليوم" حول مباراة الجزائر ورواندا، ليقول فيها تصريحات حماسية نزقة غير مسؤولة كقوله "نفسي الجزائريين بكره يتنكدوا" تلميحا قبيحا لفرحته بهزيمة الجزائر ونكاية بها! ومن البدهي أن يثير مثل هذا القول وغيره مما طرحه في برنامجه، حفيظة الإخوة الجزائريين وغضبهم، فانبروا للرد عليه بالصاع صاعين. وهكذا تحولت الصحافة الرياضية في كلا القطرين إلى ملعب يتبارى فيه الأشقاء بفنون الهجاء والردح العقيمين إلى حد أن المرء العادي المحب لكرة القدم بات يظن أن المباراة المنتظرة هي معركة حربية عسكرية بين جيشين متحاربين، وليست مباراة بين منتخبين تربطهما وشائج قوية متجذرة أهم من نتيجة مباراة، ولو كانت من أجل الفوز بكأس العالم! وكأنه لا يكفينا الخلافات التي تنخر في نسيج العلاقات العربية-العربية الرسمية، لتنفذ إلى فضاء الرياضة المجبول على التسامح والفروسية ونبذ التعصب بكل عيونه وألوانه وتجلياته.

كويت «حرق العبايات» ليست كويت اللباس الشرعي

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

تقدمت الكويت أمس خطوة للأمام على صعيد حقوق المرأة بعد إصدار المحكمة الدستورية حكماً يلغي موافقة الزوج المسبقة لحصول زوجته على جواز سفر.

الخبر بحد ذاته لا يفترض به أن يأخذ زخماً في التعاطي معه، لأنه يأتي متسقاً مع حقوق الإنسان والمنطق، ومع إعطاء الفضل لفاطمة البغلي التي دفعت بعدم دستورية القانون، إلا أن توقيته يكشف حجم الصراع الدائر بالمجتمع حول حقوق المرأة، وهو ما يعطيه بعداً أكبر من مجرد صدور حكم بتعديل مادة من قانون.

في دولة الكويت كانت المواطنة المتزوجة قبل يوم أمس تحصل على جواز سفر بعد موافقة الزوج، والبنت بعد موافقة ولي أمرها، وهو انتقاص لمكانة المرأة التي تتعامل معها الدولة من منظور عدم أهليتها، حتى بعد بلوغها سن الرشد قانونياً، ما دفع المحكمة الدستورية إلى إصلاح هذا الخلل، وأصدرت حكماً يعد مكسباً للكويت وللمرأة، ويتزامن مع جملة من الحقوق والمطالبات التي يرفعها حملة هذا الملف.

مسيرة المرأة في بلادنا وعرة، ونضالها لانتزاع حقوقها مرير، بيَّن في جوانب عدة الردة التي تعيشها الكويت، فقد خضع لمساومات حكومية مع قوى الإسلام السياسي، وشهد تنازلات وتراجعات، جميعها تغلفت بصيانة المرأة والحفاظ على مكانتها، بينما باطنها التقليل من شأنها وتهميشها.

الكويت دولة مدنية منذ القدم، واستمدت ريادتها في المنطقة لأن النظام قادها في ذلك الوقت بالتحالف مع شخصيات مستنيرة، فأنشأت أول مدرسة لتعليم البنات، وكانت من الدول السباقة في ابتعاث الطالبات لاستكمال دراستهن بالخارج، وأشركت المرأة في قوى العمل، وأخيراً منحتها حقوقاً متساوية مع الرجل على الصعيد السياسي، وصلت بموجبها أربع نائبات إلى البرلمان العام الماضي.

جميع المكتسبات التي حصلت عليها المرأة لم تأتِ بسبب دفع مجتمعي، كما تقتضيه طبيعة تطور التاريخ، بل جاءت لأن الكويت دولة مدنية ينظم عملها الدستور، ويتساوى بموجب المادة 29 منه الرجل مع المرأة في الحقوق والواجبات.

في الخمسينيات أقدمت مجموعة من الطالبات الكويتيات على حرق العبايات، في حركة تمرد مجتمعية استهدفت إيصال رسالة مفادها أن المرأة قادمة، وباستطاعتها كسر القيود لتشارك في نهضة بلادها، ومنذ ذلك الوقت مرت مسيرة المرأة بكثير من التقلبات والانقلابات، انتهت أغلبها بمكسب جديد، منها حقوق المرأة السياسية التي دشنت مسيرتها نورية الصداني عام 1971، ثم الجولة الأولى من فصل الاختلاط في السبعينيات، والنكوص في منتصف التسعينيات بإقرار فصل الاختلاط داخل الجامعة، وأخيراً وصول أربع نائبات إلى البرلمان العام الماضي، وقبله إقرار الحقوق السياسية للمرأة عام 2005، وبعده حكم "الدستورية" يوم أمس.

الحراك الذي تشهده الكويت اليوم نتيجة صراع مجتمعي بحت واجهته السياسة، وأطرافه قوى تريد اختطاف البلد والعودة به إلى الوراء، وقوى تريد قيادته إلى الأمام، قوى تبحث له عن دور وأخرى تريد الحفاظ على مراكزها، وعلامات هذا الصراع تتمثل في أكثر من قضية وملف، منها ما يحدث داخل البرلمان، وما يدور بين المستنيرين والظلاميين، والمرأة والرجل، والرياضة، والاقتصاد، وتطبيق القانون، والمنتصر في هذا الحراك وحده سيرسم شكل الكويت الجديدة، أو فلنقل كويت المستقبل.

المتأمل في تاريخ الكويت المعاصر، سيجد أننا تراجعنا كثيراً على الصعيد الاجتماعي، وتقدمنا كثيراً بفضل القانون والقضاء، لكن التقدم يعادل التراجع، ما جعلنا نقف في المنتصف بين الأمام والخلف، لكنه مع كل هذا يبقى تعادلاً بطعم الفوز، خصوصاً أنه جاء بفضل الدستور، وبعد أسبوع من صدور فتوى اللباس الشرعي.

الجريدة
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة

تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر- الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 22257036 / 22257037 / 22257038 - فاكس: 22257035 - ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
شكاوى التوزيع والاشتراكات: خدمة العملاء: تلفون: 1828111 - فاكس: 22252540

الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 22495104/5/9/7
فاكس: 22495107

التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية
للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 24919620 - فاكس: 24839487